

فلو بلغ خمسة عشر فمرات اشوتين كون الاول فسادا فبقية ايضا فلو استمر  
 السواد حتى جاوز خمسة عشر بانها غير ممتدة وان جفها يوم وليلة من اول  
 الشهرين فتنزل الصلاة اول الثاني ثم تقضي صلاة ما زاد على يوم وليلة  
 من الاول قال الاستوي وفسادها لولا ان اول خمسة عشر كرهه فخره  
 صفة كذلك ثم سقوا ثم سوا ثم زادان كلام ذلك تحبنا بالان من  
 ذلك مع الثلث ان توضع من الصلاة كثير القوة كل على ما قبله وقضيت لها  
 تكمل حكم التمييز وان سبق الاقوي زمن بصل المرء حتى المستداه وطهرها  
 وهو الاقوي يوما وقد اشكاله وهو الاول ان الزوال اول اذ يمكن كونه  
 حضا من غير مانع فلا يسيل اليه العائنه وقد جعل الاصحاب حكم ما لم يزل فيه  
 دليل على تعيين كل دور شرطه اذ الغالب فليكن حضا في مسألة تعاقب الورا  
 بور الشهر يوما وليلة من اوله وباقية طهراته تجدد في الشهر الثاني لحكم  
 اخر حتى لو جرد في الورا الثالث اخر الشهر الاول وهو مضي ما يمكن كونه  
 طهر اتم حضا يكون حكمه لغير التمييز ونعم الشهر طهر الان حدود الثاني اقوي  
 من الثاني بان يوضع الثاني في الشهر الثاني قطع حكم عدم التمييز فحين  
 يوما وليلة ونظيره ما فيه لئلا يكون كونه غير ممتد نظامه وامرهما فلو انقطع  
 دمه الثالث ففقا او دورا مضعف وقد بلغ اول الثالث يوما وليلة فلو جف  
 فان كان حدود القوي في اخر الشهر الاول بين انوا لخص وما قبله فله زياد  
 وان وسع حضا وطهره بنا على ما قلنا قبل ان يمتد في المذهب ومع ذلك  
 مرات ستة عشر حتى ثم سوا اذ يصلح حضا وكذا في ما زاد على يوم وليلة من اول  
 الاول لو اطلق السواد مثله او الثاني فلو قلنا بما قاله ابن سنيح فيها وهو يوم  
 في العباب ان ما زاد على الورا والليله من اجرة طهره متحد وتبدل الاسود حكم  
 جرد يوما وليلة او كاملا يوما وليلة اول حضا وبقية فقط طهرها  
 جعلنا للثلاث هنا حكما جديدا وما قبله دورا كاملا يوما وليلة اوله

حضا

حضا

حضا وبقية طهرها ويكون يومه عتار على ما اخذه النووي فاخذ به ما لم يكن  
 تمييز معشر وان كان حدود الثالث في الشهر الثاني فقد يقضي الاول يوم حضا  
 وطهر احكم عدم التمييز ويدل على هذا اننا نعلم انها لو كانت شهر اتما امر تجددت  
 لها اسود يعون ان لها في الاواح حضا وطهر احكم غير المميز وهذا الثاني ينظر  
 دمه ان وجدت شروط التمييز فميزه والا فليكن من غير صفه دمه الثاني الشين  
 نقلا عن الاصحاب انه لا يتصور امره يوم يترك الصلاة اخرى وثلاثين يوما  
 الا من فاقضي ذلك ما قلنا وان كان ما اتهمه كذا الاستوي من نسخ الدم  
 لما قبله مطلقا وان ظالت المدة معتبرا لم يقولوا انه لا يتصور وهو الذي ذكرنا  
 صفات القوم وطولوا امتدادها كما ذكرنا في حواشي البيان الثالث  
 ما ذكرنا في الورا المذموم في حكمها بالتمييز الا في الامور الضعيف  
 كالفقار حقا في كنه حاضتها اما قرات المقاسمة اما من احكم لها  
 بغير حكمها مبي على صحة الطبيعة وان دمه الصالح للخص في وقت حضا  
 وازال لورات مسامحة ثم ستة عشر سدا انما لزم جعلها حضا يوما وليلة  
 من اول الامر ولا يفتد لما عقد من السواد الذي لا يصلح للخص وقد قلنا في  
 هذه ايضا على مسألة تعاقب الورا في الشهرين كل دمه عقبة اقوي منه وكلا  
 يصلح للخص احكم للاقوي ان لم يعقبه اقوي منه ايضا والا فيكون ان كونه مضم  
 وحض في كل شهر يوم وليلة من اوله حتى حصل لها ما لا استكمل فيه تمييز  
 او حجة بقا حضا استمرت يوم واحد لا يشيخ ان يكون معتادة بيوم وليلة  
 حضا وتسعة وعشرين طهره كاسبقه النووي في من رات ستة عشر وما اجبر  
 شهر اسود بنا على قول ابن سنيح ويكون حضا اليوم والليله حكم العاد  
 ان مضيها حضا كذلك احكم الشرعي لان سببه اختلاف دمه وسخه الاقوي  
 ما حكمه بطهرا باسناد اتم وهو كاحكم المذموم تمييز كامل من ايا طهره وان  
 كان في المسئلة فمن فسعا وطاعه وانه اعلم الراي مع ان هذا المسئلة

٣